الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

التحول الديمقراطي في الجزائر(العوائق والآفاق)

Democratic Change in Algeria: Constraints and Prospects.

الأستاذ: شايب الذراع بن يمينة
أستاذ مساعد «أ» كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -

ملخص

تقوم هذه الدراسة على افتراض أن الديمقراطية التي فرضت نفسها دوليا ووطنيا وأصبحت تعبر عن حالة عامة وجماعية قد باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر يتراجع الميل نحو نفيها وإنكارها تحت مبررات وذرائع مختلفة، ذلك أن طريق الإحلال الديمقراطي ملئ بالعثرات والمشاكل التي تتعدد وتزيد تفاقما كلما أمضينا في هذا الطريق، ولا يكاد القائمون على هذه المهمة أن يستريحوا من عناء ومتاعب هذا التحول إلا بمزيد من التصميم على المواجهة والبحث عن الحلول التي تصادفهم دائما وأبدا لأنه لا مجال للإدعاء بغموضها أو عدم امتلاك نواصيها وخباياها وأسرارها كمحاولة لتبرير رفضها أو تأجيلها .

ومن هذا المنطلق فإن الإحلال الديمقراطي في الجزائر قد شهد مدا وجزرا وشهد محطات كثيرة من النجاح والتقدم تارة ومن الفشل والإخفاق أحيانا أخرى، ولكن الجزائر لم تبلغ بعد مرحلة وصفها بالدولة الديمقراطية بالرغم مما تزخر به مسيرتها التاريخية والثقافية من أمثلة في الفكر والممارسة الديمقراطية وفي مجال الحقوق والحريات العامة والعدالة في التوزيع، ربما بسبب تلك العوائق والعثرات التي صادفتها وتصادفها دوما .

وعلى هذا الأساس قامت هذه الدراسة بمحاولة فهم هذه العوائق والعقبات التي تجابه التحول الديمقراطي في الجزائر أولا، كخطوة أولى لمعاينة الداء ثم تقديم بعض الاقتراحات والحلول بشأنها وهذا من قبيل وصف الدواء لتجاوز الواقع الجزائري السياسي الراكد والساكن، سعيا نحو تلمس الطريق المؤدي إلى التغيير نحو الأفضل كهدف مجتمعي عام.

الكلمات الدالة: الممارسة الديمقراطية، العوائق، الآفاق.

Abstract

This research attempts to present the theoretical foundations of harmonization of taxation by the identification of the mechanisms that ensure its success and continuity. Focus will thus be put on the Arabic experience with reference to aspects of coordination and tax cooperation in the Arab countries and the obstacles that stood as a barrier against the application of this process. The important mechanisms and conditions necessary to activate the process of tax harmonization are also dealt with.

Key words: Mechanisms and Requirements-Arab Harmonization of Taxation.

مقدمة:

أصبح اليوم النزوع نحو الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان نزوعا شاملا لدى الجميع، وأضحت الديمقراطية تعبر عن حالة عامة وجماعية، كما باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل إلى نفيها تذرعا بالإسراع في التغيير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وإذا كانت الديمقراطية قد فرضت نفسها عالميا ووطنيا فذلك لأن الناس أدركوا زيف نظام الحزب الواحد الذي لا يكاد ينفصل عن النظام الاستبدادي، والذي لا محالة أثبت فشله في تحقيق التطور الموضوعي لجل المجتمعات ولأن يقظة المجتمعات المدنية أصبحت مستمرة ومتصاعدة بفعل التأثير المزدوج لتفكك النظم الاستبدادية وتزايد الاندماج العالمي على مستوى الإعلام وتبادل المعلومات.

إنه لا يمكن إنكار أن الإحلال الديمقراطي مليء بالعثرات والمشاكل فهي تتعدد وتتكاثر وتزيد تفاقما كلما أمضينا في طريق التحول نحو الديمقراطية، ولا نكاد نستريح من عناء متاعب هذا التحول إلا بمزيد من التصميم على المواجهة والبحث عن الحلول لهذه المشاكل التي تصادفنا دوما؛ لذلك فإن الحديث اليوم عن الديمقراطية كمفتاح لحل الأزمات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو هراء في ظل تزايد منسوب الفقر والبطالة والفساد المالي والتجاري والاختراق السياسي والقانوني لمؤسسات الدولة وغياب الشفافية، وفي ظل استشراء العنف وانتشار الجريمة وتفشي الأمراض والأوبئة وتلوث البيئة والإفلاس الأخلاقي والمعنوي وما إلى ذلك؛ حيث إن ازدهار الديمقراطية في سياق اجتماعي وسياسي مناوئ لها أمر يصعب تحقيقه إن لم نقل أمر مستحيل.

ولكن من جهة أخرى، فالاستسلام لهذا الواقع المرير سيؤدى بنا إلى توقيف كل محاولة للخروج من الأزمة المفروضة ومن ثم الخضوع والاستسلام لليأس والفشل، وهو ما يتعارض مع أبجديات الديمقراطية التي تتطلب التضحيات والمثابرة والنضال.

وعلى هذا الأساس لا يسعنا سوى القول بأن للجزائر إمكانيات كافية لرفع التحدي ومواجهة الصعوبات والعراقيل التي تعترضها إزاء بناء ديمقراطية محلية راسخة، لذلك سنتطرق إلى مختلف الميادين التي بها يمكن تجاوز مختلف الأزمات إن قانونيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو على المستوى الخارجي وهذا كما يلي:

أولا: في الميدانين القانوني والسياسي:

أ ـ في الميدان القانوني : بسبب ما يشكله الإطار القانوني من مرتكز أساسي في عملية البناء الديمقراطي، اعتبارا أنه يتضمن تحديدا لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية فإن هذه القواعد يجب إن تكون محل قبول واحترام من مختلف أطراف العملية السياسية، ولكي تكون كذلك يجب أن يوضع حد لتلك العوائق القانونية، أو على الأقل الحد من تفاقم السلبيات القانونية التي تعترض أو تكبح عملية البناء الديمقراطي.

وعليه فإذا تمثلنا العائق القانوني الأول أمامنا، والمتمثل في تشعب القوانين وتضاربها، بسبب ما تلجأ إليه السلطة من محاولات علاج المشكلات، باستصدار قوانين جديدة تحت وهم أن مجرد إصدار التشريع سوف يحل المشكلة، إضافة إلى تدنى مستوى السياسة التشريعية في الجزائر والتي أدت في كثير من الأحيان إلى صدور قوانين معيبة ناقصة وحتى غير دستورية، ربما بسبب التسرع في إعدادها وبما لا يمكن من أخذ حقها كاملا في الدراسة، مما يؤدي إلى أن تكون نتائج تطبيقها في الميدان أحيانا معاكسة لروحها وأحيانا أخرى مستحيلة، وهكذا.

إذن فحل هذا الأشكال إنما يكمن بداية، في مراجعة القوانين المطروحة على الساحة الجزائرية وتنقيحها وإجراء إصلاحات بشأنها، بما يجعلها تتناسب مع المرحلة التي هي مرحلة البناء الديمقراطي، وبتعبير آخر استبعاد التشريعات المعيقة والكابحة للتحول الديمقراطي من جهة والإبقاء على تلك الضرورية لتطور عملية البناء الديمقراطي أو عصرتنها من جهة ثانية، وهو الأمر الذي لم يخف على المشرع الجزائري فكانت المبادرة بداية من سنة 1999 بانتهاج سياسة إصلاحية بقطاع القضاء احتلت الجزائر بفضلها المرتبة الأولى عالميا في مجال تنفيذ الأحكام القضائية أي بنسبة 94 متخطية المعدل الدولي المقدر ب 60 هذا المعدل الذي يعتبر من أبرز المعايير المعتمدة في قياس مدى عدالة أي نظام قضائي.

أما بالنسبة للعائق القانون الثاني والمتمثل في عدم احترام القوانين، بدءا بالانتهاكات التي يعرفها الدستور، سواء بالعدوان المتعمد على الحقوق والحريات الأساسية أو بالانتهاكات العامة لمقوماته السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وانتهاء بتراجع مبدأ سيادة القانون وتآكل هيبة الدولة جراء عدم قدرتها على تطبيق هذه القوانين، وربما السبب في ذلك يرجع بصفة عامة إلى استشراء الفساد على نطاق واسع في الجزائر، حيث إن قوى وعناصر الفساد لا تمارس أنشطتها ولا تعظم أرباحها إلا من خلال كسر القانون. وإن وجود هذا العائق إنما يترجم انفراد الحاكم بالحكم واستئثاره بكل السلطات أولا، وأن وجوده كذلك يؤثر على مكانة الدولة ودورها ككيان قانوني ومؤسسي يشمل الجميع، ثانيا. ولعل العلاج الناجع لهذا العائق القانوني يكمن في ضرورة مبادرة السلطة الحاكمة عبر مؤسساتها باحترام القانون، والاحتكام إلى نصوصه تداركا واسترجاعا لهيبة الدولة أولا وقبل كل شيء، ثم ثانيا إجراء إصلاحات في الميدان القضائي بما يقضي على كل مظاهر الفساد، سواء في المحاكم أو في المؤسسات التابعة للدولة أو بما يتعلق بالأفراد، وهنا فقط يصبح الكلام مباحا حول إمكانيات البناء الديمقراطي، لأن الشعارات الجوفاء، كدولة القانون ودولة المؤسسات وما إلى ذلك، لا تغني ولا تعطي تبريرا للحكم على الدولة بأنها تنتهج النظام الديمقراطي، ولأن أحسن وصف قد ينطبق عليها حينئذ هو: دولة الضلال الديمقراطي.

بخصوص العائق الثالث المتمثل في استمرار العمل بقانون الطوارئ مع جملة من القوانين الأخرى المشابهة له التي تضع قيودا على حرية الأشخاص في الاجتماع والتنقل وتعطي الحق بالقبض على المشتبه فيهم وتفتيشهم دون التقيد بأحكام

الإجراءات الجنائية، كما أن هذه القوانين تمكن من مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات قبل نشرها، وعليه فإن ذلك يخلق وضعا يمكن تشبيهه بالسيف المسلط على أحزاب وقوى المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني وما ينجر عن ذلك من تجاوزات وانتهاكات قد ترتكبها الأجهزة الأمنية والتنفيذية خلال تطبيقها لهذه القوانين وإزاء ممارستها باسم هذه القوانين وتحت مظلتها كذلك، ومن هنا فإنها تشكل عائقا ومناخا غير ملائم لتدعيم عملية التحول الديمقراطي.

ونظرا لأن قانون الطوارئ وغيره من القوانين ظلت تشكل عبئا ثقيلا على العملية الديمقراطية في الجزائر، فقد ارتفعت أصوات كثيرة للمطالبة بإلغائها سواء من الأحزاب السياسية أو تنظيمات المجتمع المدني أو بعض المثقفين، أو تكييفها، سيما وأن مبررات وجودها واستمرارها لم تعد قائمة ومقنعة، خاصة بعد التأكيد الرسمي والواقعي على تحسن الوضع الأمني وانحسار الإرهاب الذي لم يعد السند الأساسي لوجود حالة الطوارئ في الجزائر.[1] ولقد كللت هذه الجهود أخيرا بالنجاح فتم إلغاء العمل بقانون الطوارئ بداية من مارس 2011.

أما بالنسبة للعائق القانوني الرابع الذي يتمحور حول جملة من العوائق الفرعية تتعلق أساسا بعدم ملاءمة الدستور مع عملية التحول الديمقراطي، حيث تلك الانتهاكات العديدة لمبادئ الدستور وترجيح الكفة لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ثم الاستقلال الشكلي للسلطة القضائية. وبذلك فإن النص الدستوري لم يعد يتلاءم مع الواقع الفعلي أو مع التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري والقاضية بالتحول إلى النظام الديمقراطي، لذا أصبح من الضروري البحث عن مخرج لهذا الإشكال ولا نخال وجود حل لذلك سوى القيام بإجراء تعديلات دستورية بما يعزز من عملية الدمقرطة في الجزائر.

وعموما وحتى يمكن توفير الضمانات القانونية الرامية إلى تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الجزائر فإنه يمكننا مباركة تلك المبادرات الإصلاحية للقوانين التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1999 والتي أدت إلى صدور 159 نصا جديدا و58 مرسوما تنفيذيا و13 مرسوما رئاسيا، وكلها إصلاحات ومراجعات للمنظومة التشريعية ينبغي أن تستمر، سعيا إلى تكييف التشريع الوطني مع مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتبنى المعايير الدولية، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان ومطابقته مع الالتزامات الدولية للبلاد، كخطوة حاسمة وناجعة لتحسين الجهاز القضائي، ومن ثم تحقيق العدالة ودولة القانون.[2] كما أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يجب القيام بالخطوات والإجراءات التالية:

- رفع كافة القيود المفروضة على الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في التحرك والتنظيم والاحتجاج والتظاهر السلمي حتى يمكن التعبير عن مطالبها ومصالحها للرأي العام الجزائري.

- توفير الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم من خلال إيجاد تشريعات حديثة ودقيقة وواضحة المضمون، تعبر عن إرادة الشعب ومن خلال قضاء عادل ومستقل ونزيه ومن خلال إقرار مبدأ الفصل بين السلطات ومركزية السلطة التشريعية ورقابتها على السلطتين التنفيذية والقضائية.

- كذلك الإشراف القضائي الكامل على إدارة عملية الانتخابات مع تغليظ عقوبة التزوير في الانتخابات أو التلاعب بها.[3]

- مراجعة قانون الانتخابات والجمعيات والإعلام، بما يستجيب وطموحات السلطة والأحزاب والمعارضة وتنظيمات المجتمع المدني وتخليص هذه القوانين والنواقص الكابحة لعملية الإحلال الديمقراطي في الجزائر.

. ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية، بحيث لا يخضع المواطن إلا للقضاء الطبيعي العادي وهو ما يتطلب إصلاحا تشريعيا يؤدي إلى جعل القوانين العادية مؤهلة لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية.[4]

ب - في الميدان السياسي: تفتقر الديمقراطية في الجزائر إلى تلك التجربة الحقيقية في الممارسة، وهي إن وجدت في ظل الاستعمار الفرنسي فلا تعدو أن تكون تجربة شكلية لا غير، ولكن وبالرغم من ذلك فإن الجزائريين استفادوا من هذه المرحلة فيما يخص نجاح الحركة الوطنية الجزائرية في توحيد رؤى الحركات السياسية المتواجدة على الساحة الجزائرية آنذاك حول كيفية تحقيق الهدف الآني المتمثل في التحرير السياسي، بالرغم من تباين التوجهات الفكرية والعقائدية لهذه الحركات؛ وهذا كفيل بإعادة استنساخ هذه التجربة التاريخية في الوقت الحالي، بحيث يتم الاهتداء إلى جملة القواعد والأسس المحددة للعبة السياسية في ظل البناء الديمقراطي كما رأينا مثلا في ندوة الوفاق الوطني سنة، 1996 التي تمخض عنها إجماع الأحزاب الجزائرية على مجموعة من القواعد والمبادئ العامة لبناء مستقبل الجزائر السياسي.

وعليه وإذا كانت الديمقراطية معركة مستمرة، حيث تخضع باستمرار للنقد والمراجعة والتصحيح، إذ كلما تعمقت تجربة الإنسان السياسية يصبح من الضروري إدخال تعديلات جديدة، وهذا يعني أن الديمقراطية تصحح نفسها بنفسها من خلال الممارسة العملية في سياق تاريخي متميز،[5] فإنه يجب عدم استبعاد الموروث التاريخي الجزائري، وذلك باستحضار تجربة الحركة الوطنية الجزائرية المتجذرة في العمق الحضاري الجزائري، وعند هذا الحد يمكن الكلام عن ديمقراطية جزائرية تراعي الخصوصيات المحلية، أي ذات أرضية صالحة لإقامة ديمقراطية مستقرة راسخة، ولأن الفكرة الديمقراطية إذا كانت تمثل الحداثة فهي ليست مقطوعة الجذور عن التراث، فقطع الصلة عن التراث يؤدي إلى التغريب.[6]

أما عن العائق السياسي الثاني المتمثل في ضعف الالتزام بتطبيق المبادئ الديمقراطية الذي ترجع أسبابه أولا إلى عدم الأيمان بجدوى الديمقراطية حيث تبين وأن بعض الداعين إلى الديمقراطية والمتشبثين ظاهريا بتلابيبها لا يهمهم منها سوى ما تدرّه عليهم وما تحققه من مصالحهم الخاصة، وقد ينطبق هذا على أصحاب المال والأعمال الذين يلبسون

القناع الديمقراطي، بعد أن لبسوا القناع الاشتراكي من أجل تحقيق أهدافهم في تقاسم الثروة والسلطة، إنهم يتحمسون للديمقراطية بسبب أنها تعمق المفاسد والمساوئ في المجتمع، وهو محيطهم الذي يرتعون فيه ويقتاتون منه. أما السبب الثاني فهو أن الديمقراطية تستخدم كوسيلة للسيطرة على المجتمع والهيئات المدنية وليس للتخفيف من السيطرة والبيروقراطية والفساد والمركزية وما إلى ذلك. لذلك نجد هذه الفئة من الديمقراطيين تتعامل مع الديمقراطية كخطاب خارجي ووعود ديماغوجية غايتها في ذلك هو البقاء في السلطة ووسيلتها ركوب الديمقراطية، و ليس كخيار سياسي واجتماعي للتطور.

ومن جهة أخرى يجب وضع حد لدوامة الإقصاء وتدعيم مبدأ الانتخابات النزيهة وحرية التعبير والتنظيم المكفولين دستوريا، كما يلزم التشديد على ضرورة إجراء إصلاحات تدريجية تعمق ثقافة التعدد والاختلاف والاحترام المتبادل والحياة المشتركة، وفي النهاية وأهم من كل هذا وضع حد لتدخلات الجيش.

كما أن التخوف من الديمقراطية باعتبار أنها تحمل في طياتها بذور التشرذم والانقسامات داخل المجتمع، أو ما يؤدي بتعبير برهان غليون من تعميق ومؤسسة الانقسامات العرقية والإقليمية القائمة.[7] وكذلك التخوف من زيادة النفوذ الأجنبي وتلاعب الدول الكبرى بالمصير الوطني ومن ثم فقدان السيادة الوطنية أو حتى التخوف من ضعف الدولة وهشاشة حكوماتها في ظل الحكم الديمقراطي بسبب الحكومات الائتلافية الهشة، فإنها كلها تخوفات لم تعد مبررة في الوقت الحالي في الجزائر نتيجة ما خبرته خلال العشريتين، السوداء والحمراء، ولا نظن أن الأمر سيزيد أكثر مما أصابها، فقد فشلت كل المحاولات لضرب الوحدة الوطنية وتقسيم الجزائر، ورغم كل المصائب فقد خرجت الجزائر من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، لا نقول ظافرة، وإنما سليمة معافاة، وهي تتلّمس طريقها نحو بناء وتكريس ديمقراطية صحيحة.

وما يلاحظ كذلك من عوائق هو زيف التحول الديمقراطي في الجزائر، حيث أنه جاء نتيجة ظروف ضاغطة خارجية وداخلية؛ منها الانفجار الاجتماعي والإفلاس الاقتصادي والارتهان للقوى الدولية المانحة، أو بتعبير آخر، فإن هذا التحول كان نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقضات غير قابلة للمناورة والتعايش، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية في الجزائر ليست بذرة جاهزة في الثقافة الوطنية، بل جاءت بشكل موجّه ومحتوم، مما حدا بها في النهاية إلى أن تكون نتائج تطبيقاتها مصطنعة وغير حقيقية وزائفة، أو كما عبر عنه البعض بتطبيق الديمقراطية الارتجالية التي تعتمد على الممارسات العشوائية غير المنظمة وغير الهادفة والفاقدة للإمكانيات والوسائل.[8]

قد ينطبق هذا القول على بداية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ 1989 وما تلاه بعد ذلك من ممارسات أثبتت زيف الديمقراطية الجزائرية، ولكن اليوم وبعد المخاض العسير الذي خبرته الجزائر طيلة فترة العشرية الحمراء، فإن هناك من المؤشرات ما يدعو إلى التفاؤل، حيث تزايد الوعي لدى المجتمع الجزائري بضرورة حماية المكسب الديمقراطي، وهذا بعد أن ترسخت قناعات لدى المجتمع بأنه لا بديل ولا أفضل من النظام الديمقراطي، كما ظهرت بوادر إيجابية أخرى مساعدة على ترسيخ الديمقراطية في الجزائر منها:

- ذيوع قيم المساواة والإخاء، المستوحاة من الدين الإسلامي ومواثيق الثورة المظفرة والممجدة لفكرة الروح الجماعية في القيادة و نفي الذات وتجذر روح الانتماء الوطني والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية.

- الانتشار الواسع للصحافة الخاصة غير العمومية رغم محدودية هامش حريتها.

. ظهور بوادر في المجتمع تدل على الاقتناع بحرية الاختلاف في الرأي وشيوع ثقافة الحوار والإقناع بالتي هي أحسن.

ومن هنا فلم يبق إلا ضرورة المضي في تدعيم وتعميق هذه المكتسبات التي تدفع بالعملية الديمقراطية نحو غاياتها وأهدافها القصوى؛ حيث أن الديمقراطية قد تتطور بالممارسة والخبرة العملية المباشرة ولكن ترسيخ قيمتها في المجتمع يرتبط بالضرورة بالتطور على جميع الأصعدة الأخرى.[9]

أما عن هشاشة المؤسسات الديمقراطية المقامة، سواء كانت مؤسسات تشريعية أو تنفيذية أو إعلامية بأنواعها المختلفة أو مؤسسات المجتمع المدني بما فيها التنظيمات الاجتماعية والسياسية، فإن سبب هشاشتها وضعفها وحتى تفككها يرجع إلى الانطلاقة الأولى، أي عقب الإحلال الديمقراطي سنة 1989 بحيث أن هذه المؤسسات كانت في معظمها قائمة تؤدي مهامها إن سلبا أو إيجابا وفي ظل نظام الأحادية الحزبية قبل صدور دستور 23 فبراير1989، ولكنها استمرت بنفس الوتيرة أي بنفس الأفكار والتنظيم بعد ذلك، مما جعلها لا تساير ولا تواكب التطورات السياسية والاقتصادية المستجدة التي جاء بها دستور 1989. واليوم وبسبب ما مرت به الجزائر من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة والتي نعتبرها مرحلة ترويض، فإن الأمر قد استتب على كثير من المؤشرات الايجابية التي ميزت هذه المؤسسات الديمقراطية، بحيث أصبحت تساهم في ترسيخ وإقامة ديمقراطية جزائرية نذكر من بينها:

بالنسبة للمؤسسات المنتخبة ومنها المجالس الشعبية، ونظرا لطول الفترة التي خبرتها الجزائر في تطبيقها فإنها أصبحت أداة ووسيلة دافعة للمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن أنها أصبحت وسيلة لتجنيد وتعبئة القوى الشعبية لدعم أو معارضة أية سياسة أو قرار أو قضية، وبهذا تبقى محل اهتمام الأحزاب والسلطة في آن معا لاستمالتها وكسبها لدعم توجهاتها المختلفة، وتحقيق أهدافها سواء على مستوى محلي أو وطني.

وإذا كانت المجالس الشعبية تنحصر ايجابياتها في المشاركة الشعبية تقريبا فإنها تبقى تعاني من كثير من السلبيات والمشاكل أدى بها طول تطبيقها دون إصلاحات، إلى أن يصيبها الوهن والروتين السياسي الممل، لذلك يجب البحث عن الوسيلة

التي تمكنها من القيام بمهمة رقابة ومساءلة الهيئة التنفيذية ومن ثم توجيهها نحو ما ترتضيه الفئات الشعبية التي تمثلها.

كذلك بالنسبة لتنظيمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية فإنها تعاني من العديد من العوائق، من بينها ضعف الإقبال الشعبي عليها وعدم تفاعلها مع مثيلاتها داخليا وخارجيا، كما أن هذه التنظيمات تعد تنظيمات شخصية في أغلبها بحيث نجد أن التداول على المناصب القيادية فيها يكاد ينعدم، هذا إلى جانب تدخل الدولة في هذه المؤسسات بشكل جلي أو مستتر، حتى يمكن خنق كل محاولة لتنامي المعارضة السياسية وتحقيق الولاء للسلطة. وبذلك تصبح هذه التنظيمات المدنية والحزبية لا تستطيع القيام بالدور المنوط بها في الممارسة الديمقراطية وعرضه للانقسامات والتلاعبات، وهو ما يفسر على أنه عائق مزمن نحو بلوغ الديمقراطية، لا يتأتى معالجته إلا بإيجاد سبل فعالة وناجعة لعل أهمها هي:

- ضرورة وضع حد لعملية الاحتكار في العمل السياسي والإنفراد بالساحة السياسية في الدولة.

- تمتع قوى ومؤسسات المجتمع المدني بهامش من حرية الحركة من خلال توفر القنوات والوسائل الرسمية التي تمكنها من التعبير عن نفسها بطريقة سلمية عبر المجالس التشريعية ووسائل الإعلام وجماعات الضغط والمصالح وغيرها.[10]

- إطلاق المبادرات والتوجهات المستقلة لهذه المؤسسات سواء تنظيمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية.

- تمكين هذه المؤسسات من حق التعبير عن أهدافها وآرائها بما يجعل منها مؤسسات فاعلة في العملية الديمقراطية.

- تمكين هذه المؤسسات بإجراء إصلاحات داخلها تمكنها من التغلب على مشكل التداول على القيادة وإيجاد برامج هادفة وفعالة.

أما بخصوص المؤسسة العسكرية التي أشيع عنها أنها تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في الجزائر بحيث أنها أصبحت عصب النظام السياسي، فإنها اليوم وبعد العشرية الحمراء، قد ظهر من التصريحات والدلائل ما يفيد بأن المؤسسة العسكرية في الجزائر، أصبحت لا تعير اهتماما كبيرا لإدارة العملية السياسية، وأصبحت تحاول أن تكون في منأى عن الصراعات السياسية في الجزائر، حيث يعزي البعض ذلك إلى عاملين أساسيين، هما: الوضع الصعب الذي وجد الجيش الجزائري نفسه فيه على الصعيد الوطني والدولي نتيجة قيامه بالأدوار السياسية الأولى منذ إيقاف المسار الانتخابي في يناير 1992 وكذلك اتهامه من قبل بعض القوى الداخلية والخارجية بالتورط والمسئولية عن بعض المجازر الإرهابية الجماعية هذا أولا، أما ثانيا فيعود إلى الجهد الذي بذله الرئيس الحالي للاحتفاظ باستقلاله عن الجيش.[11] وتلك هي لبنة إضافية لترسيخ عملية البناء الديمقراطي. ولكن الأمر في هذا الجانب لا يؤسس على التصريحات والوعود، بل إن الأمر يتطلب التزاما فعليا وعلى مدى دائم ومضمون بضرورة حياد المؤسسة العسكرية وعدم تدخلها في الحياة السياسية، لأن لها من المهام والواجبات ما يشغلها عن الانغماس في المتاهات السياسية لو قامت بها وأدتها.

وفيما يخص المؤسسات الإعلامية التي رغم ما يشوبها من عوائق وسلبيات، فإنه جدير بالذكر أن نظام الحكم الذي يتعامل بالتعتيم على المعلومات والبيانات ولا يخضع لأية رقابة، كثيرا ما يستشري الفساد بداخله ويجره ذلك إلى مشاكل وصعوبات هو في غنى عنها لو أتاح الفرص لإظهار الحقيقة ملية للناس ويمكنهم من تأسيس دعائم الحوار والبحث عن الأفضل كعلاج ناجع نحو التماس التغيير المطلوب. من هنا وجب توفير الضمانات القانونية والفعلية لممارسة كافة الحريات ومنها تداول المعلومات وحرية التعبير، على نحو حقيقي وفعال، لضمان قيام نظام حكم ديمقراطي.

وإذا كنا اليوم نشهد انتشارا واسعا للصحافة الخاصة غير العمومية على رغم محدودية هامش حريتها وغلبة توجهها الأيديولوجي الدعائي غير العاكس لطبيعة البنية السياسية المتنوعة للمجتمع الجزائري،[12] فإن الصحافة الحرة لاسيما المكتوبة منها، أصبحت ذات توجه تجاري دعائي بحيث نجد بعض الصحف ليس لها من مهمة سوى رصد أعمال العنف والجرائم والسرقات والقبائح والمذمات، حتى أنه يخيل لمن يتصفحها أن الجزائر عبارة عن ـ حانة لاحتساء الخمر. تمارس فيها جميع أنواع الرذائل ولا وجود لشيء جميل فيها.

إن استمرار الإعلام بهذا الوضع لا يساعد البتة على المضي نحو تدعيم الوئام النفسي الاجتماعي، لأنه إذا كانت مهمة الإعلام هو تنوير الشعب بكل ما يجري في ربوع الوطن فإن من مهامه كذلك رصد الأشياء الجميلة ذات الخصوصيات الجزائرية، التي قد لا نجد مثيلا لها في العالمين العربي والإسلامي، لعل من بينها، «التويزة» النيف والكرامة والشهامة والنخوة الجزائرية وروح التضامن والتعاضد والتكاتف لمجابهة الملمات التي أصابت الجزائريين، هذا على المستوى الاجتماعي، وكذلك نفي الذات وفكرة القيادة الجماعية وما إلى ذلك على المستوى السياسي؛ وحسبي أن هذه الخصال الجميلة لها دور دافع للوئام والمصالحة وتعزيز النفوس الجزائرية لربح جميع المعارك ومنها معركة الديمقراطية، لذا بات من المفروض في الوقت الحالي إجراء إصلاحات في المجال الإعلامي تتلاءم والتحول نحو البناء الديمقراطي في الجزائر؛ ذلك أن ضمان عدم انحراف الصحافة عن مسارها وممارستها لحريتها بدرجة عالية من المسئولية والالتزام، وضمان عدم إساءتها لاستخدام الحقوق والحريات المكفولة لها سيظل مرتبطا بدرجة الوعي السائد في أوساط الصحفيين، والذي يتحدد بدوره بطبيعة الثقافة السياسية والثقافة العامة السائدتين؛ إذ بقدر ما تعبر هذه الثقافة عن قيم الحرية والتعددية والتسامح بقدر ما تنعكس هذه القيم في الممارسة الصحفية، ولأن الثقافة في النهاية هي نمط تفكير وسلوك ينعكس بالضرورة في أسلوب معالجة أي قضية من القضايا فإن ذلك يحدد طريقة الاختلاف في الرأي ومدى احترام حقوق الآخرين وحرياتهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم ووجهات نظرهم دون اللجوء إلى التشويه أو التجريح.[13]

بالنسبة لأزمة الشرعية والهوية وما تشكلهما من عوائق نحو التحول الديمقراطي السليم، فإن الأمل في ذلك يبقى قائما على التيار الوطني، اعتبارا أنه يكتسح الساحة السياسية الجزائرية

لما له من مصداقية لدى الجماهير الشعبية، تعود أساسا إلى أنه يعتبر الوعاء الفكري لجميع الأحزاب والحركات الداعية إلى استقلال الجزائر، كما أنه يعتبر الموجه الأساسي للعمل الوطني قبل الاستقلال وبعده حيث أن له تجربة طويلة وثرية ومثمرة لقيادة المجتمع، سواء قبل الاستقلال أو خلال مرحلة بناء الدولة الجزائرية المستقلة، إذ تمكن من افتكاك الاستقلال وتمكن من توفير قاعدة مادية هائلة للرقي والتقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[14]

إن هذا الوضع بات يؤهل هذا التيار لأن يأخذ بزمام القيادة بالرغم مما يشهده من انقسامات وتباينات، حيث نجده اليوم يتكون من عديد من الأحزاب السياسية وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحتى حمس والنهضة، بعد أن كانت هذه الأحزاب تتمركز داخل حزب جبهة التحرير الوطني كتيارات تابعة لها، وهذه الأحزاب اليوم هي التي تشكل ما يعرف بالتحالف الرئاسي. وحسبنا أن تأهيل هذا التيار لقيادة المجتمع في الفترة الحالية لا ينجر عنه سوى ترجمة مبادئ الشرعية والهوية التي يراها، ولو أن مبررات الشرعية الثورية التي طبقها سابقا قد تآكلت، وكذلك مبادئ الهوية الوطنية قد أعيد النظر فيها وتكييفها مع متطلبات المرحلة الراهنة، بحيث أصبحت الشرعية المطلوبة هي شرعية الانجاز والهوية المطلوبة هي الإسلام والعروبة والأمازيغية، وهو ما يتجاوب مع المطالب الشعبية وأغلب الحركات السياسية في الجزائر.

من جهة أخرى فإن المراهنة على التيار الوطني لا يعني استبعاد التيار العلماني، حيث إن لهذا التيار دوره الفعال في دفع الديمقراطية الجزائرية نحو التجذر، كما أن التيارين، الوطني والعلماني كثيرا ما يلتقيان حول نفس المبادئ والأهداف، كإعادة توزيع السلطة والثروة وإطلاق المبادرات الشعبية والحياة السياسية والفكرية.

وبصفة عامة ولكي تخرج الجزائر من أزمتها السياسية فإنه يلزم بادئ ذي بدء معالجة الثغرات والأخطاء من خلال الممارسة الميدانية ولكن بمزيد من الديمقراطية، كما يجب جعل العملية السياسية قسمة بين جميع الفرقاء السياسيين وتكريس مبادئ التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بينهم.

كذلك يجب الاستمرار في دعم سياسة لم الشمل حول جملة المبادئ والأهداف العامة التي من شأنها دفع العملية الديمقراطية في الجزائر نحو النجاح، ومنها مثلا، رفض وإدانة اللجوء إلى العنف للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها، وتجسيد الفعل الديمقراطي في الممارسة اليومية لجميع اللاعبين السياسيين سلطة وأحزابا.

كذلك ضرورة إيجاد صيغ للمضي في دعم سياسة المصالحة الوطنية والوئام الوطني في إطار احترام الدستور والثوابت الوطنية وحقوق الإنسان، هذا إلى جانب التركيز على حل المشكلات العالقة والمستعصية التي تهدد البناء الديمقراطي في أساسه بالحوار والطرق السلمية، بعيدا عن العنف كما هو جار مع التيارين الديني والبربري والانتهاء من مشكلة المفقودين.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يجب تدعيم هذه الإجراءات بمزيد من الحرص على تطبيق المبادئ الديمقراطية وحراستها من السير في الطريق الخطأ، كما هو الحال بالنسبة لمبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات والحقوق العامة والخاصة للإنسان والتعددية السياسية، وما إلى ذلك من المبادئ الديمقراطية، كما أنه يجب التأكيد على شفافية ومحاسبة الأداء الحكومي في جميع الميادين مع محاربة الفساد والمحسوبية عن طريق تفعيل الدور الرقابي للهيئة التشريعية والشعبية والإعلامية.

ثانيا: في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي:

أ ـ في الميدان الاقتصادي: إذا كان الاقتصاد الجزائري اليوم تكسوه مجموعة من العوائق والسلبيات، التي لم تنته ولم يتم القضاء عليها، حيث مازال الكثير منها ماثلا للعيان، لعل أهمها على الإطلاق تلك الممارسات الاقتصادية المتبقية من النهج الاشتراكي والاقتصاد الموجه، وما نتج عنها من سلبيات وعوائق، كغلبة القطاع العام وما استتبعه من أزمات مزمنة، من بينها انتشار عقلية البايلك وسيادة روح التواكل وخنق روح المبادرة والابتكار وزيادة نسبة البطالة المقنعة وهو ما أدى إلى أن يصبح هذا القطاع غير منتج وعالة على ميزانية الدولة، كما أن هناك العديد من السلبيات والمشاكل الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري اليوم، وفي مقدمتها الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط كمصدر وحيد للدخل القومي الجزائري وكأساس لخطط التنمية، وهذا يبين أن هذا النوع من الدخل الذي يقع تحت تصرف الدولة أو بالأخرى تحت تصرف الطبقة المسيرة لمقاليد السلطة، إنما ينفق معظمه في حماية نفسها وتعزيز سلطتها وتقوية أجهزتها. وهو ما سيمكنها لا محالة من جعل يدها هي العليا في كل مجال وعليها تتوقف حياة الأفراد والمؤسسات.

ثم هناك الآفات الأخرى التي تعاني منها الجزائر، كمشاكل التهريب والفساد والتهرب الضريبي أو ما يطلق عليه البعض الاقتصاد الموازي أو الهامشي غير المشروع مثل تجارة المخدرات والسلاح وغيره والذي يشكل المعول الأخطر الذي يدمر نسيج الاقتصاد القومي ونسف القيم في المجتمع ويوفر للأوبئة والأمراض والحروب الأهلية مادتها الخام وعدتها التحتية [15] وما إلى ذلك.

ولكن ورغم كل ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من سلبيات وعوائق فإن هناك أرضية ومقومات داخلية كثيرة تمكنه من مواجهة التحديات وتحويلها إلى رهانات يمكن كسبها وتطويرها بما يجعل من الاقتصاد الجزائري وسيلة للخروج من المأزق الذي آلت إليه الأوضاع السياسة والاجتماعية، سيّما وأن الإصلاحات الاقتصادية للفترات اللاحقة لسنة 1999 قد أعطت نتائج إيجابية ومؤشرات ذات فاعلية في مجال البطالة والمديونية وتدعيم التوازنات المالية وكذا ارتفاع احتياجات الصرف التي تجاوزت 43 مليار دولار سنة 2004.[16]

فالتعويل إذا على الخبرة الجزائرية في مجال الإصلاح الاقتصادي يمكن اعتبارها نقطة بداية لا غنى عنها، خاصة وأن هذه التجربة قد أنتجت إرادة قومية مستقلة تخطت موضوع مقاومة الاحتلال نحو إصلاح البنى الاجتماعية

والسياسية والثقافية بما يساهم في تعزيز الاستقلال الوطني والتضامن القومي والعدل الاجتماعي.[17] هذا إضافة إلى ما يجب على الراغبين في إعادة بناء الاقتصاد الجزائري من توفير للإمكانيات والإرادات في التغلب على المشاكل والعوائق التي تواجهه، ومن ذلك ما يتطلبه الوضع من أعادة النظر في كل الأسس التي انبنى عليها الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الاقتصاد الاشتراكي، للقضاء على تلك المخلفات السلبية التي سبق الإشارة إليها.

كما وأن الأمر يتطلب القضاء على ما ينخر الاقتصاد الجزائري من عوائق كالفساد والتهريب والتهرب الضريبي وغير ذلك، حيث أنه بالرغم من إصدار الجزائر لبعض التشريعات القاضية بمحاولات الحد من ظاهرة الفساد كالقانون الذي يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد سنة 2006 وكقانون مكافحة غسيل الأموال، الصادر بتاريخ: 2005/4/5 على إثر المخالفات الكارثية التي أحدثها «بنك الخليفة» بعمليات اختلاس وفساد مالي كبير، وحتى إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي هي فرع من منظمة الشفافية الدولية؛ بالرغم من كل ذلك فإن هذه الظاهرة مازالت منتشرة في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهيئاتها الإدارية العامة بل وأصبحت هذه الظاهرة لصيقة أكثر بهذه المؤسسات، حتى أن بعض المؤسسات الدولية ومنها منظمة الشفافية الدولية قد رتبت الجزائر في ذيل الترتيب الدولي، أي الرتبة 192 من مجموع دول العالم، و بنقطة 2.5 من عشرة، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الإجراءات الرقابية والتنفيذية لمراقبة الفساد في الجزائر غير فعالة وغير مجدية، لذا يتطلب الوضع تطبيق مبدأ الشفافية في مختلف المعاملات الاقتصادية والإدارية.[18] وبتعبير آخر، تعزيز وظائف الرقابة عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة وتمكين وسائل الأعلام والمجتمع المدني من الاضطلاع بهذه المهمة كذلك إلى جانب استقلالية القضاء وفعاليته والنزاهة في الانتخابات والاحتكام إلى القانون، هذا إضافة إلى اعتماد الجدارة والاستحقاق التي أساسها الكفاءة، للتعيين في المناصب العليا وليس على أساس الولاء والمحاباة.[19] كل هذا لمحاصرة الفساد والتضييق عليه.

كما تحوز الجزائر على إمكانيات مادية وبشرية كبيرة تؤهلها لتجاوز أزمتها، حيث المجال الحيوي الواسع والإمكانيات الطبيعية الكبيرة والهياكل الاقتصادية المتنوعة والموقع الجيوسياسى المتميز الذي ساهم في الانتماء لمجموعة إقليمية متجانسة وقربها من أوربا.

ومما لاشك فيه أن هذا الوضع الاقتصادي المتردي في مختلف المجالات، إنما يتطلب البحث عن البدائل الممكنة وتجنيد كافة الإمكانيات والوسائل لاستغلالها ومن بينها الثروة البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر، وترشيد استخدامات الموارد وفق خطة تنموية عقلانية، ذلك أن تصحيح اتجاهات النمو الاقتصادي وتسريعها إنما يرتبط كذلك بالاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية والسعي المتواصل إلى تحقيق التنمية المستقلة والتحرر الاقتصادي وتفعيل المشاركة الشعبية والتوزيع العادل للدخل الوطني ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة.

بعبارة أخرى فإذا كان البعض يتحدث عن تقريب الفجوة بين قطاعات الاقتصاد الوطني بفروعها المختلفة، المتطورة منها والمتخلفة، فإن تنمية القطاعات الصناعية والزراعية أصبحت ضرورة ملحة من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والاستفادة النسبية العادلة من مردود النمو والتقدم الاقتصادي، علما أن تحقيق ذلك لا ينفصل عن الأهداف الرامية إلى التجنيد وخلق فرص العمل والاستثمار وتوسيع دائرة المشاركة، لوضع الأسس المتينة لخلق المؤسسات الديمقراطية التي تكفل تحقيق مشاركة أغلبية الشعب في العمل التنموي المستقل،[20] هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإن ما يثقل كاهل الدولة الجزائرية ويحد من مقدرتها في إحلال سياسة تنموية ناجحة، هو ثقل المديونية، وتبعاتها الإضافية، وما تؤدي إليه من تبعية للخارج، وتحديدا للدول الغربية التي تسعى دوما إلى ربط الاقتصاد الجزائري باقتصادها من خلال محاولاتها التحكم في أسعار البترول.

إن محاولات الجزائر التخلص من قيود التبعية، بالتخفيف من المديونية الخارجية قد عرف مدا وجزرا في نجاحاتها ولكنها لم تستطع لحد اليوم التخلص منها، وهذا بسبب تقلبات أسعار البترول، لذلك تبقى مهمة التخفيف من هذه المديونية الخارجية أمرا يراود الساسة والاقتصاديين الجزائريين، ولا مجال للخروج من عنق الزجاجة في هذا المجال إلا بانتهاج سياسة تنموية معتمدة على الذات وعلى الإمكانيات الجزائرية المحضة.

وعموما فلكي تستتب وتنجح الديمقراطية السياسية في الجزائر، فإنه يجب إعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية، اعتبارا أن الإصلاح الاقتصادي يقود إلى الإصلاح السياسي، «وأن التطور السياسي الديمقراطي كما تقدمه الخبرة الغربية قد استند إلى أوضاع اقتصادية ساعدت على تهيئة المجتمع لتقبل واستيعاب متطلبات التطوير والإصلاح السياسي على أساس أن هذا الإصلاح السياسي يسعى إلى تحقيق مصالح قطاعات كبيرة من المواطنين الذين نمت دخولهم وتحسنت أوضاعهم المعيشية بفعل التطور الاقتصادي الذي شهدته مجتمعات هذه الدول.»[21]

كما أن العافية الاقتصادية التي تتطلبها الديمقراطية السياسية لا يمكن لها النجاح إلا في ظل إتباع سياسة اقتصادية ناجعة مبنية على خطوات هادفة وإجراءات تنظيمية حاسمة وفعالة وطويلة، ذلك لأن الديمقراطية يجب أن ينظر إليها باعتبارها الناتج النهائي لعمليات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متكاملة وجديدة وليس كنتيجة لتحول فوري، لنقول بأن هناك ديمقراطية، حيث أن الديمقراطية ليست تقليدا لما يفعله الغير ويتماشى مع معطياتهم وواقعهم الموضوعي، ولاهي بضاعة تسوق كباقي الصادرات والواردات، إنها قناعة وثقافة وممارسة نابعة من البيئة وناتج وطني.[22]
ومن كذلك يجب الاضطلاع بالمهمات التالية:

-العمل على جلب الاستثمارات وسن قانون مرن وواضح بشأنها وتخليصها من كافة الممارسات السلبية كالبيروقراطية

والرشوة، مع ضرورة توجيهها نحو القطاعات والأهداف الإستراتجية كتشجيع وتدعيم الاستثمارات الزراعية في الجنوب الجزائري.

- دعم القطاع الخاص بما يمكّنه من المساهمات في البناء الاقتصادي والحد من حجم البطالة وفق قانون واضح.

- إجراء إصلاحات في النظام المصرفي بما يتلاءم والتحولات السياسية الديمقراطية.

- وضع خطة تنموية شاملة ومتكاملة تشمل أهم القطاعات لاسيما القطاعين الصناعي والزراعي، مع ضرورة تماشيها ونظام التعليم والتكوين، كما تكون قائمة ومعتمدة على الإمكانيات والقدرات الذاتية، ومراعاة الخصوصيات الجزائرية ولواقع المجتمع الجزائري، وقائمة على أساس الفهم الحقيقي والواقعي للحاجات الوطنية، ولكن دون إهمال التعاون المثمر مع القدرات الخارجية.

- رسم تصور وطني للتنمية على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ظل تفعيل حقيقي لمرتكزات الحكم الراشد، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الشفافية في التسيير وإقامة دولة القانون، ومراعاة الاحتياجات الوطنية وخصوصية الفرد الجزائري والبيئة الجزائرية.[23]

ب - في الميدان الاجتماعي: تعد العوائق الاجتماعية التي هي انعكاس مباشر لتلك السلبيات والعوائق الاقتصادية سببا مباشرا من أسباب تقويض أركان النظام الديمقراطي في أيّ بلد من البلدان، وعليه فإذا أريد للنظام الديمقراطي أن ينتعش فلا بد من سياسة حكيمة وفعالة ترمي إلى الحد من تفاقم هذه السلبيات والعوائق في جانبها الاقتصادي والاجتماعي أولا وقبل كل شيء، حيث إن الإخفاق الديمقراطي يرتبط في الجوهر والأساس بتراجع مؤشرات الوضع الاجتماعي والاقتصادي لحالة الأمة.

من العوائق الاجتماعية التي تهدد الديمقراطية في الجزائر نجد البطالة التي أصبحت ظاهرة مزمنة ملازمة للاقتصاد الجزائري، ذلك أن محاولات وقف زحف هذه الظاهرة أو التقليل من حدتها التي بادرت السلطات المسئولة بوضعها قد باءت كلها بالفشل، ولم تفلح في إحداث أي نمو حقيقي، بداية من سياسة ترشيد الاقتصاد الجزائري وإعادة هيكلة المؤسسات التي فرضتها الدوائر المالية العالمية، والتي أدت إلى تفاقم أزمة البطالة، إلى المبادرة التي أفضت إلى إنشاء مؤسسات صغيرة قصد امتصاص البطالة والتقليل من حدتها والتي مازالت دون مستوى التنظيم والفعالية والنجاعة المطلوبة.

وعليه فإنّ الأمل يبقى معلقا على المجهودات المبذولة لتحفيز رأس المال المسبب للنمو السريع من جهة، وعلى توسع الاقتصاد الهامشي غير الرسمي، وما ستسفر عنه عملية اتساع نطاق المهن الحرة غير الرسمية وتغلغلها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ثم مساهمتها في تلبية حاجيات الكثير من الجزائريين،[24] هذا إلى جانب المجهودات المبذولة في الدولة لمحاربة هذه الظاهرة.

بالنسبة للعائق السكاني أو الديمغرافي والعوائق الاجتماعية المختلفة، فيلاحظ تضاعف عدد سكان الجزائر، بما يهدد الموارد الاقتصادية المتاحة أولا وتركيز النسبة الغالبة منهم في الشمال الجزائري ثانيا وهو ما يفضي إلى عدم التوازن في تنمية جميع المناطق، حيث يفرض هذا الوضع التكفل بالمناطق التي تزخر بالسكان قبل غيرها من المناطق الخالية أو الشبه خالية من السكان، كما يفضي إلى تقسيم مساحة الجزائر إلى مناطق أكثر تحضرا وأخرى أقل تحضرا.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّ هناك مشكلات أخرى تتعلق بالسكان سواء على المستوى الريفي أو الحضري لعل أهمها قضية الإسكان والفقر والبطالة والتلوث وأزمة النقل وتعقيد حركة المرور وانعدام الأمن والخلافات العائلية... الخ، وقد ساهمت كلها في تعقيد أزمة الجزائر وتشابكها جراء الأزمة الأمنية والتدهور الاقتصادي.

لذا بات من الضروري البحث عن حلول ناجعة وسياسة تنموية حصيفة قوامها التنظيم والتنظير الأكاديمي والبحث عن الأطر التصوّرية الملائمة للاعتماد على الذات والتضامن الواسع، بغية تحقيق التخصيص الكفء لمختلف الموارد والتوزيع العادل لمختلف السلع والخدمات،[25] كما إن معالجة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية، من شأنه أن يخلق أرضية هامة لمواصلة عملية الإصلاح السياسي، بعيدا عن الاستقطاب الفكري والتوتر الاجتماعي وما يترتب عليهما من تداعيات.

وبصفة عامة فإنّ للجزائر إمكانيات كبيرة للمضي في طريق التحول الديمقراطي الناجح، ولا يسعها سوى بذل المزيد من الجهود للتغلب على هذه المشاكل الاجتماعية وأخذ الحيطة لترتيب الأولويات وترقب ما ينجر عن الخطط الاجتماعية الهادفة، ولكن كذلك مع ضرورة إعطاء الأهمية والأولوية للمسائل الاجتماعية الصعبة والعالقة التي نذكر منها:

- ضرورة التكفل بقضايا الشباب والمرأة ووضع سياسة حكيمة لكل ما تواجهه هاتان الفئتان، سواء فيما يتعلق بقضايا التعليم والتكوين والتشغيل، والقضاء على كل آليات الكبح والحرمان من الحقوق والتهميش والمحاصرة والاستغلال مع شجب كل ما يمتّ بصلة إلى المظالم الاجتماعية كالمحسوبية واللامساواة والرشوة والقهر أو ما يطلق عليه بالعامية الجزائرية (بالحقرة).

- وضع آلية للقضاء على الصراع بين فئات المجتمع الجزائري حول مسألة الهوية الوطنية، مع ضرورة حسم هذه المسألة بما يقضي على كل محاولات التعصب وإتاحة الفرص للتدخل الخارجي، لاسيما الفرنسي الهادف إلى تدمير الروح الوطنية والإبقاء على الفرنسية وتمزيق وحدة الجزائر وشخصيتها.

- كما يجب العمل على امتصاص مختلف أنواع السلوك الجذرية والمتطرفة والحث على محاولات التخفيف من حدتها، وإشاعة حرية الاختلاف في الرأي بما يروض الجزائريين على التعايش معا، بواسطة تحقيق حد أدنى من الوئام والوفاق.

- كذلك يجب وضع حد للاحتقان الاجتماعي الناتج عن شعور بعض الجزائريين بالتهميش، جراء تطبيق بعض السياسات الرامية إلى التمييز فيما بينهم سياسيا واقتصاديا

وثقافيا، أي اعتبار الجزائري بصفته فردا يتمتع بحقوقه السياسية دون النظر إلى أي اعتبار آخر قد يتعلق بعضويته أو انتمائه إلى أية جماعة ذات خصوصيات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، كما تقضي بذلك أبجديات الديمقراطية والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية.

- مواجهة كل تعقيدات المشاكل الاجتماعية مثل السكن والبطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة والفساد الأخلاقي والعنف وغير ذلك.

ثالثا: في الميدانين الثقافي والخارجي:

أ-في الميدان الثقافي: من أسباب التراخي والبطء في التقدم نحو البناء الديمقراطي في الجزائر، تلك العوامل الثقافية المعيقة المتعددة والمتشابكة والمعقدة، التي يصعب حلها والتخلص منها في الأجل القريب، فإذا نظرنا إلى العائق الأول المتمثل في سلبية الثقافة السياسية لدى الجزائريين، لوجدناه يرتبط ويتداخل طولا وعرضا مع عوائق أخرى في مختلف الميادين، سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية وغيرها. كما أن مسألة علاج هذا العائق تبقى رهينة بمدى تقدم وتنوير المجتمع الجزائري التي تتطلب وقتا طويلا، فمثلا إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم تقبل فكرة التعدد في الآراء وعدم التسامح إزاء الآراء المخالفة أو الناقدة، لوجدنا أن مصدرها يقوم على عدة أسس وأسباب، فهناك الأسباب التاريخية وهناك الأسباب العقائدية الدينية وأسباب أخرى مختلفة كذلك، هذا إضافة إلى أن ترويض المجتمع الجزائري لتقبل هذه الفكرة يتطلب مجهودا كبيرا وصبرا طويلا، وعليه فإن الإمكانيات التي تجعل من المجتمع الجزائري مجتمعا حصينا قادرا على تجاوز المحن مهما عظمت، مرتبطة في الأساس بثقافة ذات مضمون ديمقراطي وذات مشروع يقوم على الاجتهاد والإبداع.

ففيما يخص العائق الثقافي الأول، فرغم ما بذل من مجهودات لترويض المجتمع الجزائري للقبول بالتعدد والتأقلم معه، فإن النتائج تبقى دون المستوى المطلوب، وعليه فإن المجهودات المستقبلية تبقى منصبّة على ضرورة توطين الديمقراطية فكرا وممارسة، ليس في مناهج التربية والتعليم فقط وإنما ضمن وسائل الإعلام والوعظ والإرشاد وحتى ضمن المؤسسات الديمقراطية، كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني وغيرها؛ حيث أنّ مستقبل التطور الديمقراطي في الجزائر يتوقف على جانب هام منه على تأسيس مفهوم الديمقراطية في الوعي الجمعي للجزائريين من خلال تفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد وغرس قيم الديمقراطية فيما بينهم، كما لا يمكن قيام نظام ديمقراطي مستقر دون أن تكون الديمقراطية نمط حياة المجتمع واختيارا نهائيا لمختلف القوى والتيارات السياسية فيه،[26] ولو أن نشر ثقافة الديمقراطية هي عملية معقدة وتتطلب بعض الوقت.

من جهة أخرى فإنّ أزمة الهوية في الجزائر وبسبب ما أدت إليه من انشطار وصراع بين أبناء المجتمع الواحد كان من نتيجته ذلك العنف السياسي الذي عمّر طيلة عشرية كاملة وما زالت آثاره بل وبقاياه إلى يومنا هذا، حيث لم تنفع معه كل الوسائل لإخماد النار التي أججها، لذلك فإنّ الأمر يبقى منصبا على ضرورة حل مسألة الهوية الوطنية والحسم في مسألة تمزق الذوات الثقافية الجزائرية، بتعبير علماء الاجتماع. ومن ثم جعل هذه الذوات المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية والفرنسية وغيرها، تلعب دورا إيجابيا في لمّ شمل المجتمع الجزائري، بالدخول في علاقات تبادلية تأخذ بعين الاعتبار، ثوابت الأمة وقيمها المشتركة عوض أن تكون سببا في تصدع البناء السوسيوثقافي الجزائري، وظهور الانقسامات والصراعات التي لا طائل من ورائها سوى تشتت هذا المجتمع وفشل مشروعه الديمقراطي،[27] ولا يتأتي ذلك إلاّ بحل مسألة الشرعية التي يجمع غالبية الباحثين على أنها المحرك الأساسي للأزمة الجزائرية منذ الاستقلال والتي هي كذلك مفتاح الثقة الغائبة بين الحاكم والمحكوم.

إن ما تجدر الإشارة إليه كذلك أن الثقافة الجزائرية هي ذات أبعاد مختلفة، فهي إسلامية وعربية وأمازيغية ومتوسطية وإفريقية وعالمية كذلك، وإذا كانت إحدى هذه الأبعاد تغلب على أخرى، فذلك بسبب الظروف التي مرت بها الجزائر لاسيما الظروف التاريخية، والتي أدت إلى التحكم في التوجه الثقافي الجزائري، ومن هنا فلابد أن تتلوّن ثقافة الجزائر بهذه الألوان، لتلعب دورها الطبيعي كحلقات ربط تاريخية ونقاط ارتكاز للمستقبل ومن ثم مواكبة التطور الذي يخبره عالمنا المعاصر.

أما بخصوص العائق الثالث المتمثل في انتشار القيم والمعتقدات البالية المعيقة للإحلال الديمقراطي والتي وإن كانت شرا لابد منه، باعتبار أنها ظاهرة لم يسلم منها أي مجتمع، سواء كان متقدما أو متخلفا، فإنها تشكل تناقضات مجتمعية قد تسود في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية معيّنة وتبعا لما يخضع له الأفراد من مؤشرات داخلية وخارجية، كالمعتقدات الدينية ومدى انتشار الجهل والأمية والفقر وغيرها. وهي بذلك تؤثر سلبا على مختلف أجهزة التنشئة الاجتماعية ولا تسمح بنشوء ثقافة سياسية تتماشى ومتطلبات الديمقراطية مثل الحرية الفكرية والوعي بأسباب التسلط والاستغلال والقهر وغير ذلك.

ولكن هل يمكن الركون والاستسلام لحكم الاستبداد طالما أننا نعيش وسط مجتمع متخلف يستعصي عليه البناء الديمقراطي، كما يذهب إليه بعض الفلاسفة[28] الذين يجعلون البناء الديمقراطي وقفا على مجتمعات دون غيرها؟.

إنه مهما يكن من شيء، فسوف تظل المشكلات التي تظهرها الممارسة الديمقراطية كثيرة ومتعددة، لذا يتوجب علينا مواجهتها والتصدي لحلها، لأن البديل عن الحكم الديمقراطي هو الاستبداد . أيا كان نوع هذا الاستبداد . وهو عبارة عن قضاء على إنسانية الإنسان،[29] وعليه فإنّ تجنيد كافة الوسائل والإمكانيات للتغلب على هذا العائق الصعب، بما في ذلك وسائل التنوير والتربية والتعليم والتكوين والإرشاد وحتى وسائل الإرغام القانونية، تبقى مهمة قائمة وضرورية لردع كل الانحرافات وتخليص ثقافتنا من الخرافات والبدع، لتبليط الطريق الموصل إلى الديمقراطية.

إنّ التجديد الثقافي الجزائري بالقضاء على أسباب التخلّف

المجتمعي وتنشيط البنى العاملة على النهوض الثقافي والحضاري وتأهيلها للمشاركة في عملية الإصلاح والنهضة، تبقى من الأمور الآنية المستعجلة، فإذا كان ما ينخر المجتمع الجزائري من أزمات ثقافية، تبعده عن مواكبة التطور التقني والسياسي للمجتمعات المتقدمة فإنّ الوقت قد حان والفرص مواتية للحد من ظاهرة التخلف العقلي والعلمي للجزائريين، كذلك العمل على غرس الأخلاق والقيم المدنية التي ربما بسببها يرتّب الجزائريون في أدنى المراتب وبسبب غياب الأخلاق وغياب قيم السلوك المدني ومنها عدم التزام الأفراد بآداب التعامل العام وعدم احترام أنظمة المرور وعدم المحافظة على الممتلكات العامة وغيرها،[30] ولا يتأتى ذلك إلاّ بخوض معركة تجديد للعقلية السائدة وتجاوزها وإعطاء دفعات قوية للروح الخلاقة والإبداعية عند المفكرين والمثقفين والاجتماعيين والنفسانيين والمسئولين السياسيين كما أورد برهان غليون.[31]

من جهة أخرى فإن النظرة السلبية للجزائريين عامة تجاه المدنيات الغربية مازالت وتبقى ثابتة بسبب ما خبرته هذه المدنيات من استعمار واستغلال لمدة طويلة وبسبب ممارساتها الاقصائية ومواقفها المتحيزة إلى جانب ما يعتبر عدوا لما ينتمي إليه الشعب الجزائري من عروبة وإسلام؛ فإنّه لا سبيل للخروج من هذا المأزق إلاّ بالعمل على استيعاب مصادر الفكر المعاصر واعتبار أنّ منجزات الحضارة الغربية المعاصرة ملك للبشرية جمعاء، ولابد من استيعابها والعمل على تجاوزها حتى يمكن الاندماج في الحياة العصرية، ذلك أنه حتى النظم الدكتاتورية والشمولية والتيوقراطية التي قامت وتقوم في بلاد العالم، قد دعمت الديمقراطية بما خلفته من حطام وركام؛[32] وما دامت الديمقراطية تجربة إنسانية فهي مشروع لا يكتمل إلا بانتهاء الإنسان، وهذا الإنسان يخضع باستمرار للنقد والفحص والمراجعة والتصحيح، وذلك هو حال الديمقراطية التي تخضع للنقد والابتكار والتجديد والاستقلال الفكري التي هي مطالب لثقافة كونية بلا حدود،[33] ولكن مع الحيطة والحذر من مخاطر الانكشاف على الخارج التي قد تؤدي إلى التبعية وتهديد الاستقلال الوطني والإرادة والسيادة الوطنية.

بخصوص العائق الثقافي الأخير المتمثل في وجود سلطة لا تقبل التحدي، والذي على أساسه يدفع الفئات الحاكمة في الجزائر إلى احتكار السلطة بشتى السبل والوسائل والمبررات أو» أنّ النخبة الحاكمة تعتبر السلطة كحكم مصادر مستحكم في نواة لا تريد أن تطلق سراحه وتخاف من أي محاولات للتحرير» كما عبر عنه أحد الكتاب الجزائريين،[34] وهي في سبيل ذلك إنّما تعمد إلى ممارسات شتى للدفاع عن نفسها إضافة إلى ما يمكن أن يدعم موقفها ويخدمها من ظروف سياسية واجتماعية واقعية، كعجز المعارضة عن أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة بسبب ضعفها وعدم تمرّسها وعدم نضجها، وبسبب استمرار منطق الشرعية الثورية والكفاح الوطني المسلح ولو بشكل مستتر، كذلك بسبب ارتكاز السلطة في الجزائر على المصدر العسكري وعدم نضج المجتمع المدني وغيره، ثم هناك مبرر الخوف من الانتقام أو تهديد مصالح النخبة الحاكمة في حالة إحداث التغيير والسير في عمليات الإصلاح السياسي؛ مما يعني بأنّ هذه الفئة إنّما تتسم بنوع من الجمود وعدم وجود الدوافع الذاتية للاستمرار في طريق الديمقراطية إلى النهاية، خوفا من تقليص صلاحياتها السياسية والاقتصادية.[35]

من هنا فإن هذا الوضع يجعلنا ننساق وراء النظرة التشاؤمية التي تؤكد بأن الديمقراطية في الجزائر سترتب في خانة المؤجلة، وأن التداول على المسؤوليات العليا من الأمور التي يمكن امتلاكها رغم استحالة ذلك، كما يؤكد المفكر الفرنسي كلود لونور Claude.L من أنّ السلطة غير قابلة للامتلاك ومجالها فارغ غير قابل للاستحواذ.

أمام هذا الطريق المسدود لا يسعنا سوى البحث عن مخرج لإمكانيات التداول على السلطة ليس ككل، وإنّما التداول على المسؤوليات كخطوة أولى على الأقل، وحسبنا أن هذا يقتضي توافر ظروف معينة، منها أولا ضرورة الوعي بأنّ السلطة لا تعطي ولا تهدى وإنّما تؤخذ، فهي كالحرية، وثانيا ضرورة إدراك بأن مستقبل الديمقراطية لا يتأتى إلاّ بإفراز قوى اجتماعية وسياسية حاضنة للديمقراطية قد يطلق عليها البعض قوى المجتمع المدني أو القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية القادرة على المواجهة. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ مستقبل الديمقراطية مرهون بتوفر لحظة لقاء الجميع سلطة وأحزابا، حيث لعبة النظام المتمثلة في التواري خلف الأحزاب ومحاولة توظيفها في الأوقات المناسبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والثروة والخطاب الرسمي لم تعد تجدي نفعا بل صارت تضر ويزيد شرّها على الدولة والمجتمع.

إن هناك ظروفا مواتية للخروج من عنق الزجاجة؛ فهناك ما يدل على التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية، التي تقوم على جعل العملية السياسية تعبيرا عن مناقشة اجتماعية سلمية، وتكريس مبدأ التراضي والتوافق كقاعدة للمنافسة بين الفاعلين السياسيين، كما أن هناك محاولة لنقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتكريسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة، على رغم ما يشوبها من غموض وتناقض في بعض الممارسات.[36]

تجدر الإشارة هنا إلى أن السلوك السياسي الذي يرتبط بانخفاض مستوى التعليم وانخفاض درجة الوعي السياسي وغلبة الثقافة الريفية إضافة إلى تواضع المستوى الاقتصادي وغيرها من العناصر المشابهة سيؤدي عادة إلى أحد أمرين، إما إلى السلبية السياسية أو إلى ممارسة السياسة وفق قواعد وأدوات شديدة التقليدية.[37]

ثمة أمور أخرى لا يمكننا إغفالها يجب تداركها في المجال الثقافي الممهد للبناء الديمقراطي، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- ضرورة تدعيم الثقة بين الجماهير وبين السلطة الحاكمة فضلا عن ضرورة تدعيم ثقة الجماهير في نفسها لإحداث تغيير إيجابي لفائدة الوطن، ومن خلال إقناع الجماهير بشرعية النظام السياسي القائم على الانجازات.

- العمل على نشر الوعي السياسي والاجتماعي فيما بين الجماهير الشعبية ومن خلال المؤسسات المعنية، التربوية

والإعلامية، حتى يمكن أن تنتشر الثقافة السياسية وينمو الوعي السياسي وتتحقق المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية.

- العمل على تطوير الثقافة السياسية وبلورة مفاهيمها بما تنطوي عليه من حقوق وواجبات و التزامات.

- إتاحة الفرص للمثقفين والمفكرين للقيام بدور إيجابي حتى يضطلعون بمهام التوعية والتوجيه والتنوير والإسهام في الحفاظ على تماسك المجتمع وتقدمه.

- العمل على إكساب الأفراد لقيم المواطنة كالحوار وحرية إبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر والتسامح حتى يمكن تنمية مشاعر العضوية والانتساب للوطن والولاء له.

- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ونشر ثقافة العمل التطوعي لتحقيق التقدم الاجتماعي وإكساب الأفراد قيم الحوار والتخطيط والقيادة وتوفير الإطارات المتخصصة والمتمرّسة.

- العمل على تخليص الثقافة الجزائرية من الشوائب ومحاربة المعتقدات الفاسدة التي علقت بها.

- إرساء مبدأ جديد للسلطة يقوم على المشاركة السياسية لمختلف فئات المجتمع الجزائري، مع ضرورة إقامة مؤسسات سياسية مستقرة ذات فاعلية ونمط جديد للحياة السياسية يقوم على المشاركة.[38]

- استنهاض الهمم للدفاع عن مقومات الهوية الوطنية بإحداث مؤسسات ثقافية وإعلامية خاصة للمساهمة في ترسيخ ثوابت الأمة.

- ضرورة توخي الحذر في حل المشاكل بين السلطة والجماهير واستبعاد اللجوء إلى الحل الأمني الضيق وحده، كما يجب التقليل من اللجوء لوسائل الإكراه والقوة وثقافة التسخير والقهر قدر الإمكان.

ب- في الميدان الخارجي: إذا كانت الجزائر خضعت للاستعمار الخارجي بشكليه الاستيطاني الفرنسي والاستبدادي التركي، لفترة طويلة تعدّ بالقرون، بحيث أثرت سلبا على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأدت إلى التأثير على المسار السياسي للجزائر المستقلة وشغلتها عن بناء دولة ذات نظام ديمقراطي على الطراز الغربي، ذلك لأن الحال قد دفع بها إلى مقايضة الحريات العامة بمنافع التنمية والتحديث، فإنه يمكن القول أن الجزائر قد تغلبت على الكثير من هذه المتاهات الصعبة التي أعقبت الاستقلال، وتمكنت من تحقيق مكاسب لا تنكر سيما في مجالات التعليم والصحة والمنشآت التحتية، وتوجهت نحو التصدي لتحديات أخرى داخلية وخارجية لعل من بينها، حماية وصون استقلال البلاد وسلامة التراب الوطني وكذلك تقليص التبعية للخارج والحفاظ على استقلالية القرار السياسي داخليا وخارجيا، وقد ساعدها في ذلك رصيدها التاريخي في مجابهة قوى الاستعمار التي أصبحت تشكل ما يمكن وصفه بالحساسية المفرطة لمعظم القوى الوطنية الجزائرية تجاه الاستعمار والتدخل الأجنبي بمختلف أشكاله.

ومن هنا انحسر دور السلطة السياسية في التكفل بالأعباء والمهام الكبيرة لعل من بينها، دعم مقومات الأمن الوطني وتطوير مختلف القدرات الذاتية والموضوعية لتدعيم عمليات التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل هذا في سبيل النهوض بالجزائر ومواكبة التحولات الحادثة في الضفة الشمالية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

لذلك وجب على الجزائر أن تسعى إلى تأمين كيان المجتمع ضد الأخطار التي تهدده، سواء كانت هذه الأخطار داخلية أو خارجية، كما وجب تركيز اهتمامها على المجالات الأمنية والعسكرية بغية مواجهة التحديات الداخلية المتميزة بعدم الاستقرار، ومواجهة التحديات الخارجية المهددة للوحدة الترابية والسيادة الوطنية جراء التحرشات والأطماع الاستعمارية أو الجوارية، إلا أن ما بقي يشغل بال الجزائر ويؤرقها إلى يومنا، هو صعوبة التخلص من التبعية المفروضة من لدنّ المؤسسات الدولية التابعة للدول الغربية، بسبب ما تعمد إليه هذه المؤسسات من محاولات الاستغلال والهيمنة، تحت طائل الدسّ والإيقاع والاحتواء، ابتغاء فرض الأمر الواقع، القاضي بسيطرة أفكار الثقافة الغربية وسيادة التنظيم الغربي لكل مظاهر الحياة، لذلك فإن الجزائر تجد نفسها في مواجهة هذه السياسات والاستراتيجيات الغربية التي لا ينتظر منها أن تعمل بصورة جدية وحقيقية من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى[39] بل إن كل ما يهمها هو مصالحها وليس أكثر، وهذا يفرض على الجزائر البحث عن سبل أخرى غير المواجهة، وذلك بإقامة علاقات شراكة متكافئة تراعي المصالح الخاصة لكل بلد، وتلك هي سبل التعاون والتعايش والتواصل الحضاري مع مختلف القوى في العالم سيّما في إطار التجمعات الإقليمية والعالمية للمنظمات الدولية.

من جهة أخرى، وإذا علمنا بأن الجزائر كانت حتى منتصف السبعينات تحتل موقعا رائدا على مستوى الاتحاد المغاربي ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ولاعب أساسي كذلك ضمن العالم الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، كما أنها كانت قوة مؤثرة في النظام الدولي السائد آنذاك، بفعل نضالاتها باسم ولفائدة دول العالم الثالث؛ فإنها مع دخولها العشرية الحمراء منذ سنة 1990م بأزمتها المتعددة الأوجه قد تراجع موقعها وفقدت أهميتها الجيوسياسية واتسمت معظم العلاقات الجوارية بعدم الاستقرار وأحيانا أخرى بالتحرشات، ورغم المحاولات المبذولة لاسترجاع ما فقدته فيما يتعلق بإيجاد مكانة للاشتراك في تشكيل الأحداث الدولية إلاّ أنّ ذلك يبقى غير كاف؛ لذا فإن البحث عن دور ومكانة فاعلة ضمن المجموعة الدولية تبقى ضرورة مستقبلية ملحة يجب العمل على تجسيدها، كما أن تأمين حدودها بما يجعلها في منأى عن كل اختراق لأمنها الاقتصادي والسياسي تبقى ضرورة أكثر إلحاحا، ذلك أن التحرشات والأطماع الجوارية على الحدود الجزائرية وتهريب السلع والأموال والهجرة السرية والتسرب الإرهابي تبقى من الأمور المهددة لأمنها وسلامتها، إن لم تبادر إلى أخذ الحيطة والحذر بشأنها، ومن ثم فإن ذلك سيؤثر لا محالة سلبا على الإحلال الديمقراطي الذي يتطلب استقرارا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا؛ ذلك أنّ حالات التوتر وعدم الاستقرار التي نشهدها يوميا تقريبا على الحدود الجزائرية

لا يمكن القضاء عليها إلا في إطار من الدبلوماسية الحكيمة التي ربما تتطلب جملة من الاتفاقيات الثنائية حول القضايا العالقة التي تشغل بال الجزائر والبلدان المجاورة لها، كما أن سياسة الإخاء والتقارب والتهدئة والوفاق وحسن الجوار والتكامل والتعاون، أجدى وأنفع للدولة التي تبحث عن سبل الاستقرار والتنمية بدل سياسة المواجهة والتشنّج والصراع، التي لا مآل لها سوى المزيد من الصراع واستنزاف خيرات البلد فيما لا طائل من ورائه وفيما لا فائدة منه.

ثمة عائق خارجي آخر تعاني منه أغلب الدول، لاسيما دول العالم النامي، يتمثل في مخاطر العولمة، حيث إن النظام الدولي الحالي قد فرض نوعا من الاتساق يصعب على الدول النامية مجاراته، وفرض رقابة على التكتلات الاقتصادية الكبيرة وعابرات القارات، بسبب ما تمتلكه من قدرات وإمكانيات هائلة، تستطيع عن طريقها اختراق الحدود وعدم الخضوع لأية قيود قانونية سوى قيود اقتصاد السوق وقواعد اللعبة الاقتصادية الليبرالية، وهي بذلك إنما تسعى لترسيخ الهيمنة على ثروات الشعوب ومقدّراتها، ومن ثم سيادة اللاعدالة واللامساواة في توزيع المكاسب والخيرات وسيادة البقاء للأصلح والأنجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة، وفي النهاية انتفاء الديمقراطية في الدولة غير القادرة على المنافسة في السوق العالمية وتبعية اقتصادها له، حتى أنه يمكن القول أن العولمة بشكلها الحالي أصبحت تمثل شكلا من أشكال الاستعمار بل وتتفوق على الاستعمار التقليدي.[40]

أمام هذه الأخطار المحدقة بالدول العاجزة عن مواجهة مخاطر العولمة والنظام العالمي الجديد ومن بينها الجزائر، اعتبارا أنها دولة من دول العالم النامي تسعى ما استطاعت من جهد وإمكانيات لمواجهة هذا الخطر، واعتبارا أنها كذلك دولة تنتمي إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي اللذان تضعهما القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، في مقام الدول التي يجب تكسير أرجلها في حالة تفكيرها بالخلاص من التخلف والفساد والاستبداد والكساد، لذلك فهي تنتج سياسات هدفها بالدرجة الأولى تحطيم المجتمعات العربية والإسلامية لإبقاء شعوبها ومجتمعاتها في حالة من التخلف والجمود وحتى تبقى إسرائيل الدولة الأولى في المنطقة عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وصناعيا وديمقراطيا.[41]

وإذا كانت الجزائر قد استجابت منذ الوهلة الأولى لضغوط المؤسسات الدولية المانحة التي دفعت بها إلى الاندماج في آليات ومؤسسات الاقتصاد العالمي، ومن ثم جعلها عرضة للاختراق في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وأخيرا السقوط في حبائل المديونية والتبعية، فإن الأمل يبقى منصبا على جملة من الإجراءات الحمائية والوقائية الضرورية لتجارتها ولاقتصادها ولحدودها ولثقافتها ولخصوصيات مجتمعها ولسيادتها، لعل من بينها المحاولات الدائبة للتخلص من أعباء المديونية الخارجية وتدعيم مختلف القدرات الذاتية والموضوعية لإحلال السلم المدني سياسيا واقتصاديا وداخليا[42]

ومما لا شك فيه أن بعضا من السياسات قد أتت أكلها ونجحت ولو نسبيا في تحقيق بعض الانفراج على المستويين الداخلي، حيث الانفراج الأمني، والخارجي، بالحد من أزمة المديونية وتقليص حدود التبعية إلى الخارج.

وإذا كان هذا يشكل نقلة نوعية فعالة تخدم تطور آليات العمل الديمقراطي، فإنه يبقى غير كاف، مما يستلزم المضي في البحث عن آليات ناجعة تحد من تزايد التهديدات الداخلية والخارجية. ولا أحسن وأنفع وأجدى من ضرورة المبادرة بإجراء إصلاحات داخلية باتجاه الديمقراطية تنطلق من الإمكانيات الذاتية لمسايرة التطور الذي يحيط بنا، وإن كان هناك ضرورة لتدخل طرف خارجي في عملية الإصلاح فإنما يجب أن يقتصر دوره في تقديم المساعدات وبدون شروط وإملاءات أو أية تنازلات أيا كان نوعها أو حجمها؛ ذلك لأن الإصلاح السياسي أو الدمقرطة لا تعنى بالضرورة الأمركة أو الخضوع لرغبات وأطماع الغرب العدواني، بل يجب اعتباره تطور حضاري وفكري ملك للبشرية جمعاء ساهمت فيه مختلف الحضارات الإنسانية ومنها الحضارة العربية الإسلامية.[43] من هنا فقط يمكن الوقوف في وجه ما تسعى إليه العولمة من تهميش لدور الدولة وإضعاف لقوتها وإفقادها لسيطرتها على مواردها الاقتصادية، كما أن تقوية دور الدولة وتعظيم مكانتها سيمكنها لا محالة من الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وسيمكنها كذلك من تحقيق التوازن وضبط إيقاع النشاط الاقتصادي بالقيام برقابة جادة على أسواق المال والمصارف، منعا لاستشراء الفساد.

وبكلمة أخرى فإذا ثبت بما لا يدع مجالا للشك، زيف الادعاء والترويج بالإصلاح السياسي الذي تتشدّق به قوى الهيمنة، والذي لا تبغي من ورائه سوى الهيمنة والتدخل والسيطرة لاستنزاف مقدرات الشعوب كما سبق القول، فإن الوقت قد حان للقيام بإصلاحات عامة وجادة نابعة من داخلنا، بإرادتنا وبأيدينا وليست مفروضة علينا ضمانا لاستقلالنا وصونا لسيادتنا وحفاظا على ثقافتنا وهويتنا.

وإذا كانت الجزائر وهي إحدى البلدان النامية لا تستطيع أن تنهض بمفردها وبمعزل عن التكتلات العالمية السياسية والاقتصادية التي تحاصرها، فإن الأمل في نجاتها يبقى منصبا على التعاون والتكامل في مختلف المجالات مع التنظيمات التي تنتمي إليها سواء عربيا أو إفريقيا أو مغاربيا، أو مع بقية دول العالم الأخرى، وهذا قصد مواجهة التحديات الجهوية والدولية الجديدة، سيما وأن للجزائر مكانة خاصة ومصداقية نادرة في الميدان الدولي اكتسبتها جراء ممارساتها السابقة في التعامل مع القضايا الدولية الشائكة ونالت من خلالها بعض التراكمات الدبلوماسية الايجابية والرضا الدولي عن سياستها الخارجية وذلك هو المكسب الذي جب أن يستغل ويستثمر.[44]

هكذا فقط يمكن التقليل من مخاطر العولمة ومصائبها التي يصعب مواجهتها أو القضاء عليها وإنما التكيف معها[45] أو ما يطلق عليه البعض العولمة المضادة.

خاتمة:

من خلال محاولات رصد عوائق التحول الديمقراطي في الجزائر وتحديد مكامن الخطر والثغرات التي أثرت وتؤثر سلبا على التحول الديمقراطي، يتبين لنا بأن النظام السياسي

في الجزائر هو في الوقت الراهن ليس نظاما ديمقراطيا بالمعنى الكامل، أي أن الجزائر بوضعها العام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، مازالت دون مستوى وصفها بالنظام الديمقراطي، كما أنها ليست نظاما استبداديا محضا أو تسلطيا، ولعل أحسن وصف ينطبق عليها هو وصفها بالدولة ذات النظام الديمقراطي المحدود أو النظام السياسي شبه التسلطي أو شبه الديمقراطي، حيث يجمع بين خصائص الديمقراطية وبين بعض خصائص النظم التسلطية؛ أي وجود وتوفر الجزائر على بعض الأسس القاعدية للبناء الديمقراطي ، كالدستور الديمقراطي الذي يقر بالحقوق السياسية العامة وبعض المؤسسات التي لا غنى عنها للبناء الديمقراطي، ولكن العبرة ليست بوجود النصوص القانونية التي تقر بالحقوق وبالتداول على السلطة وبالفصل بين السلطات، إنما الأمر بالفعالية والتطبيق، فما جدوى إفاضة الدستور بحقوق المواطنين وواجباتهم بما يفوق أحيانا ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذا لم يكن الإنسان الجزائري يتمتع فعلا بهذه الحقوق؟، إن الأمر لا يعدو أن تكون حقوقا في شكل ديباجة تزين الدستور ولا تطبق فعلا.

إذن فالأرضية وحدها لا تكفي لبناء ديمقراطية راسخة شامخة يصعب إزالتها وتهديمها، بل إن هذا الإنجاز يتطلب بناة متخصصين متمرسين ذوى خبرة وكفاءة وإخلاص وهم دعاة الديمقراطية من السياسيين والمثقفين، ويتطلب كذلك التفاني في العمل والصبر على الشدائد وتحمل المشاق والصعاب وإيجاد البدائل، ذلك لأن إقامة الديمقراطية ليست بالشيء الذي يؤمَر فيطيع وليست بالنظام الجاهز الذي تحبذه وترتضيه فينثني، فالديمقراطية تتزأبق وتتلون وتأخذ مظاهر الحارسين عليها وتتشكل حسب البيئة والمكان والوقت الذي تتواجد فيه، لذلك فتحقيق الحلم الديمقراطي يقتضي كفاحا متواصلا وعزيمة لا تكل مهما يكن الثمن؛ إنها باختصار شيء صعب لا يمكن إدراكه إلا بالتضحية، أو هي كالحرية تؤخذ وتفتك ولا تعطى أو تمنح أو تهدى، هكذا إذا ما أريد للجزائر أن توصف بجدارة بالدولة الديمقراطية.

إن طموح الجزائريين الذي ترجمه بيان أول نوفمبر 1954 والمتمثل في أقامة دولة ديمقراطية اجتماعية على أسس المبادئ الإسلامية لا زال قائما إلى يومنا هذا، وما زال الشعب ومختلف القوى السياسية في المجتمع الجزائري يحاولان تجسيده على أرض الواقع. وإذا كان قد تحقق جزء من هذا المبتغى فإن الجزء الغالب مازال لم يتحقق، حيث تحقق التحرير السياسي، ولكن التحرير الاقتصادي والتنمية الشاملة وإقامة العدل والمساواة وسيادة القانون، مازالت أهدافا بعيدة المنال، ربما لأن التاريخ الجزائري شابه الكثير من العوائق والمشاكل والأزمات والاضطرابات وحتى الكوارث التي حالت تحقيق الأهداف وإنجاز المهمات وبلوغ الغايات، أو بعبارة أخرى فإن التجربة الديمقراطية الجزائرية ما زالت جديرة بالدعم والصيانة والترقية المتواصلة ولم تبلغ بعد الغايات القصوى.

الهوامش:

(1) - جريدة الشروق، ليوم الأربعاء 28-10-2009، العدد 2754، ص4

(2)- مصطفى كامل السيد ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 2006، ص 546

(3)- جمال علي زهران، تحديات الممارسة الديمقراطية. القيود والآفاق، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1، 2000)، ص 16

(4) - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 30

(5) - إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية ط1، بيروت 2003)، ص 245

(6) - علي الكواري (محرر)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 26

(7) - قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 314

(8) - عصام عبد الشافي، السياسة الخارجية الأمريكية والتحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، في: أعمال المؤتمر الأول للباحثين الشبان، إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، تحرير: إبراهيم أحمد نصر الدين، جامعة (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص 486، 485

(9) . هالة مصطفى، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر،(القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، 1999)، ص29

(10) . علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، (القاهرة، العروبة للطباعة، 2004)، ص 82

(11) . صالح بلحاج، نظرة في واقع القوى السياسية في الجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد: 27، مؤسسة الأهرام 2007، ص 109

(12) – قيرة وآخرون ، مرجع سابق ، ص 270

(13) - هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 49، 48

(14) - حاكمي بوحفص، آفاق الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، لشهر جانفي 2007، العدد 32، ص16

(15) . عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطي ، (دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سوريا 2007) ، ص 136، 137

(16) . محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ،المنظم بتاريخ 16. 12. 2008 بجامعة الشلف، ص 62

(17) . برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، (الجزائر، دار بوشان للنشر، 1990)، ص 21

(18)- صالح زياني، تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، المنظم بجامعة الشلف، ص10

(19)- قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 241

(20) - نفس المرجع، ص 224 ،229

(21) - مصطفى كامل السيد (محرر)، مرجع سابق ،ص537

(22) - من كلمة رئيس الجمهورية في افتتاح الملتقى حول الديمقراطية في الجزائر، واقعا وآفاقا، المنعقد بمناسبة الاحتفال بيوم العلم 2007.04.16

(23) - فؤاد جدو ،التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر ،مداخلة في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، المنظم يومي 16و2008.17 بجامعة الشلف.

(24) - إسماعيل قيرة ،مرجع سابق ،ص ص 219. 221

(25) - نفس المرجع، ص 269

(26) - نفس المرجع، ص269

(27)- نفس المرجع، ص203

(28) . من هؤلاء الفلاسفة على سبيل المثال لا الحصر نجد، مونتسكيو الذي يعتقد أن الحكومة الديمقراطية هي أصلح للعالم المسيحي أما المستبدة فهي أصلح للعالم الإسلامي، وجون استيوارت مل الذي انتهى إلى أن أفضل نظام لمثل الشعب الذي لم يبلغ سن الرشد هو الاستبداد كنمط من أنماط الحكم المشروع للهمج والبرابرة وكذلك برتراند راسل الذي يرى أن تطبيق الديمقراطية في مجتمع أمي يكاد يكون مستحيلا.

(29) - إمام عبد الفتاح، الديمقراطية والوعي السياسي، (القاهرة، نهضة مصر، 2006)، ص 72

(30) - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص 514

(31) - برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضدّ الأمة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1993) ، ص 274

(32) - إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص 21

(33) - مصطفى كامل السيّد، مرجع سابق، ص 515

(34) - Houari Addi, L'impasse du populisme, ENAL, Alger, 1991, p 51.

(35) - مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ص 129

(36) - إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 313

(37) - هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 28

(38) . جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي4، علي الدين هلال وآخرون، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998)، ص 77

(39)- عبد العظيم محمود حنفي، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية(2001-2004)، رسالة دكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،2007، ص 244

(40)- لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، عالم الكتب، 2006، ص 13

(41)- جريدة الشروق ليوم: 2009.11.05 ، العدد 2761 ، ص 19

(42)- إسماعيل قيرة ، مرجع سابق، ص 283

(43)- منير نوري ، نعيمة بارك ، الإصلاح الإداري وأهميته في القضاء على التسيب والفساد الإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وآفاق ،ص 10

(44)- عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 191

(45)- كمال حمدان، العولمة ظاهرة موضوعية يجب التكيف معها، في: تجديد الفكر السياسي من أجل التغيير، (منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي)، ص 187